المحور الرابع:
السيرورة التاريخية لظهور المدن

1. مدن العصور القديمة
2. مدن العصور الوسطى
3. المدن في عصر التنوير وحتى الثورة الصناعية (1400-1800)
4. المدن والثورة الصناعية الحضرية منذ عام 1800م
5. الخلفية التاريخية للظاهرة الحضرية بالجزائر

السيرورة التاريخية لظهور المدن:

التمهيد :

يعتبر مجال البحث في نشأة المدن وتطورها مسألة هامة ، ومعقدة في نفس الوقت ، وهذا لاعتبار ظهور المدن في الفترات التاريخية ونموها يتحكم فيه ظروف اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية معنية، ودراسة ومعالجة نشأة المدن ونموها يهدف على الكشف عن معالم النمو الحضري وازدياد المدن واتساع حجمها في العالم . ومن خلالها سنتناول المدينة من حيث نشأتها وتطورها في العالم وحتى السيرورة التاريخية للظاهرة الحضرية بالجزائر

1- مدن العصور القديمة:

ظهرت خلال فترة العصور قديمة ، العديد من المدن القديمة عند الإغريق والرومان .كما انه في الفترة ما بين 600 سنة قبل الميلاد وحتى 400 سنة بعد الميلاد ظهرت وتكونت أول مدن كبرى للغرب.وفي أثينا وروما وجدت أول وأعظم مدن في أوروبا . كما ظهرت مدن مثل الإسكندرية وبيزنطيا (الاسطانبول) والتي ذهب بعض المؤرخين إلى أنها كانت تظم عددا كبيرا من السكان . في حين أن أثينا كانت تضم ما بين 20,000 أو200,000 نسمة . وعند الإغريق وفي مصر أثرت ظروف البحر الأبيض المتوسط وتكونت المدن وقد بلغ تعداد سكان روما عام 500 سنة بعد الميلاد حوالي من 26,000-48,000 .

وفي القرن العاشر كانت مدينة بغداد حوالي 300,000 نسمة حيث كانت عاصمة لإمبراطورية قديمة. كما كانت قرطبة تضم حوالي 90,000 نسمة أما إسطنبول فقد كانت تضم 160,000 إلى 200,000 نسمة في فترة الإمبراطورية البيزنطية .

وإذا كان ظهور هذه المدن بحكم عوامل سياسية وتجارية . فإن سقوط بعضها كان بفعل هذه العوامل أيضا . حيث اضمحل وضعها التجاري أو تقلص سيطرتها بحكم الغزوات التي تعرضت لها (عماد مطير الشمري،2015،ص423).

2-مدن العصور الوسطى :

وتأتي فترة العصور الوسطى لتكشف لنا عن متغيرات أخرى لعبت دورا في ظهور المدن الجديدة . فقد نشأت مدن جديدة حول المعسكرات الرومانية وحول الكنيسة . كما أن المدن في معظمها اتسمت بالاستقرار الأول فوق المرتفعات التي تتوفر فيها المياه وحقول الزراعة ، وقد بدأ السكان يزدادون في أوروبا مرة أخرى في القرن العاشر . وبدأت المدن تنمو ويتزايد عدد القرى أيضا إلا أن فترة النمو هذه ما لبثت أن هبطت في عام 1348 م وذلك حينما تعرضت أوروبا للأوبئة التي أتت على نسبة 20% إلى 25 % من السكان في سنتين انتشر فيها الوباء . ما أن جاء عام 1400م حتى انتشر وباء آخر، قل السكان على أثره لحوالي 60% عن حجمهم السابق (غريب محمد سيد أحمد،2006:ص ص103-105).

3-المدن في عصر التنوير وحتى الثورة الصناعية (1400-1800):

أخذ عدد السكان في الازدياد خلال الفترة الأولى من عصر التنوير . وقد ترتب على ذلك ظهور المدن السكنية . ففي إيطاليا ظهرت تغيرات على سكان المدن إذ نجد في «فلورنسا» أن السكان قد أخذوا في تغيرهم خطا صاعدا تارة وهابطا تارة أخرى ، بينما نجد أن سكان «فينسيا روما » قد زادوا إلى الضعف تقريبا.كما أن مدينتي «لندن » و«باريس» قد نمى سكانها بشكل واضح خلال تلك الفترة، إذ قدر عدد سكان باريس عام 1550م ما بين 130,000 إلى 500,000 . وإذا كان نمو السكان قد لعب دوره كمتغير في عملية نمو المدن فإن تأثير التكنولوجيا كان واضحا على النمو السكاني . وذلك خلال الفترة ما بين 1600-1800م ،وذلك لان التقدم التكنولوجي قد ترك تأثيرا كبيرا على المجال التجاري، وبالتالي بدأ الناس يتجمعون في شبه مستعمرات وعليه أخذت المدن تتكون بسرعة واضحة .

وقد أخذ سكان أمريكا الشمالية في النمو المستمر حتى ارتفع معدل النمو هذا من 20 %إلى 30 % وذلك في الحقبة التي تلت الاستقرار . غير أن هذا النمو لا يمكن أن نعزوه في كليته للزيادة الطبيعية في السكان ، أي للفرق بين المواليد والوفيات ، وذلك لان الهجرة قد لعبت دورا كبيرا في زيادة السكان . ومن ثم اعتبرت من العوامل الهامة التي ساعدت على نمو سكان الولايات المتحدة في الفترة من عام 1620م وحتى الحرب العالمية الأولى .

وقد ساعدت الثورة الصناعية في القرن السابع عشر والثامن عشر في إنجلترا على تحقيق تقدم ملموس في التكنولوجيا ، الأمر الذي ساعد على تقدم الصناعات اليدوية والزراعية وبالتالي بدأ السكان يتجمعون في المزارع . ولهذا تزايد الإنتاج الزراعي بشكل واضح خلال القرن الثامن عشر وبالتالي أصبح تزويد سكان الحضر بالغذاء أمرا ممكنا .

أضف لذلك تلك الاكتشافات العلمية التي كان لها أكبر الأثر في رفع معدل نمو السكان ، وذلك لأن العلماء قد أخذوا يبحثون عن وسائل لمقاومة الأمراض والأوبئة التي كانت منتشرة في القرى والمدن . وما أن جاءت اكتشافات العالم البريطاني «ادوارد جنر E.jenner » حتى أمكن حماية المدن نسبيا من عوامل الفناء التي كانت تجرها الأوبئة عليها .

وبذلك كشفت هذه الفترة عن بعض العوامل التي أدت لنمو المدن ، منها نمو السكان ،والتقدم التكنولوجي ، والاكتشافات العلمية التي وفرت الحماية للسكان من الأوبئة ، بالإضافة إلى تقدم الصناعات اليدوية والزراعية .

4-المدن والثورة الصناعية الحضرية منذ عام 1800م :

أخذت المدن تكتسب الخبرة لدعم تقدمها من خلال الحقبان التاريخية المتعاقبة ، وبالتالي بدأت تحقق هذا التقدم بسرعة كبيرة ، غير أنها أدركت أن الحفاظ على هذا التقدم، وتوفير العوامل التي تساعد على دعمه مرهون باكتساب الأساليب الطبيعية الحديثة ، وتحقيق مستويات عالية من الصحة العامة .

وقد ترتب على تحقيق الأمان للمدن من هذه الناحية توفر قدر من الأمان والحماية للطبقة العاملة التي تتزايد بسرعة في ظروف الثورة الصناعية . ومن ثم أخذت معدلات الوفيات في الهبوط بشكل ملموس ، الأمر الذي ترتب عليه تحقيق ارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية ، ومن الأمثلة التي تدل على ذلك حالة إنجلترا التي أخذ معدل الوفيات بين سكانها في الهبوط خلال فترة تبلغ قرنين من الزمان ، كما ترتب على حالة الأمن والاستقرار الذي ساد خلال هذه الحقبة السماح لنمو ظواهر أخرى هامة مثل: ظاهرة الهبوط البسيط في معدل المواليد ، وقد حدث ذلك بصورة أولية في فرنسا منذ منتصف القرن السابع عشر ، وفي ايرلندا حدث نفس الشيء عام 1820م ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حدث ذلك بعد عام 1830م . أما في إنجلترا فقد حدث ذلك خلال عام 1870م .

وقد نشر العلامة «توماس روبرت مالتس» T. Malthus تحليله النقدي المشهور حول مشكلة البؤس والفقر في انجلترا عام 1798م ، حين قرر أنه للتخلص من المشكلة العويصة تلك ، والتي تواجه المجتمع ، علينا أن نرجع لجذور المشكلة والتي حللها على النحو التالي:

إن الفقر والبؤس يأتي للزيادة السريعة جدا في السكان وبذلك عرف «مالتس » المشكلة وحدد العلاج حولها على أساس الحد من الزيادة المستمرة في المواليد الذين يقدمون للمجتمع . وقد تابع مالتس ذلك بسلسلة متعاقبة من الكتابات، التي حاول أن يحث فيها الطبقة العاملة على الإقلال من المواليد. وفي عام 1876م ناقش مالتس الأسلوب والكيفية التي يتم بها السيطرة على معدل الخصوبة.

وقد كان «كنجزلي دافز » K. Davis واحدا ممن اهتموا بالتحضر . ووجه طلبته للدراسات المتعلقة بالحضر . وهو الذي أشار إلى أن العوامل المختلفة التي تساعد مدن أوروبا الغربية على تحقيق درجة عالية من التحضر أكثر من المدن القديمة ، كون مدن أوروبا الغربية قد وصلت لوضعها من خلال جهود متواصلة لتحسين الزراعة والنقل ، وفتح الأرض الجديدة والحرف الجديدة . وأدى ذلك لزيادة النشاط الإنتاجي ، وتقدم التنظيم للحرف اليدوية بالإضافة للثورة الجديدة في إنتاج المصنع. والذي أخذ في الزيادة بواسطة الآلة . ولذلك فإن هذا التحول الاقتصادي في القرن التاسع عشر جاء بمثابة ثورة حضرية على عكس الظروف التي أحاطت بمدن العالم القديم في الهند ومصر والإغريق والرومان ، والتي كانت مرتبطة في كليتها باقتصاد كان زراعيا في المحل الأول . وذلك ما أدى إلى اختفاء مدن العالم القديم .

ومن ثم ساعدت ظروف الحياة في العالم الحديث على انتشار المدن وظهورها ،وأيضا زيادة التحضر (فادية عمر الجولاني ،ص 131-136) .

5- الخلفية التاريخية للظاهرة الحضرية بالجزائر :

إن قيام الحضارات المتعاقبة بالجزائر يفسر أن عملية التحضر كانت قديمة ، أكدتها الكثير من الحفريات والشواهد التاريخية والأثرية ، حيث كانت الجزائر محطة لقيام العديد من الدول والحضارات . وقد شهد المجتمع الجزائري بروز نمطين اجتماعيين هما مجتمع ريفي وأخر حضري .

لقد شهدت الجزائر حضارة البربر وهم السكان الأصليون الجزائريون وقد مرت حياة الحضر في الجزائر بمراحل تاريخية اتسمت بنوايا ظهور المدن تطور البعض منها وزال البعض الأخر انطلاقا من التواجد الفينيقي فالغزو الروماني والوندالي فالبزنطي ،وبعد الفتوحات الإسلامية ، تطورت الكثير من المدن في الجزائر ، إن هذا التراكم والتنوع الثقافي والحضاري صب في دائرة إحداث تغير مهم في نمط الحياة في مختلف الحقبات والفترات التاريخية .

اتسمت مرحلة الاحتلال الروماني (42 ق م –429 م) بإقامة القلاع الحصينة والمراكز الحضرية للجنود الرومان ، بغية الاحتماء من المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي ، ثم بعد أن تم الانتهاء من أمر المقاومة ، قاموا بإنشاء مدن كبيرة احتضنت نسبة معتبرة من المدنيين ،وقدر حجمها بين 500 و2000 نسمة للمدينة الواحدة . لقد كان لهذه المدن الأثر الواضح في تأسيس الشبكة الحضرية في الجزائر أهمها: اكوسيوم (الجزائر) ، سيرتا (قسنطينة) ، هيبوريجيوس (عنابة) ،ايجيلجيلي (جيجل) ،تيمقاد ،كويكول (جميلة) ، سيتيفيس (سطيف)، يوماريا (تلمسان)، وغيرها .

مع وصول الفتوحات الإسلامية إلى شمال إفريقيا تم إثراء الشبكة الحضرية بشكل كبير ، حيث ازداد عدد المدن مع تعاقب الدويلات على أرض الجزائر ، من الرستميين والاغالبة والصنهاجيين والحماديين والمرابطين والموحدين إلى المرنيين والزيانيين ، وكان أهم المدن : تيهرت ، القليعة ، تلمسان ، المنصورة، بجاية ، المسيلة (قلعة بني حماد)، تنس ، الجزائر.

في الفترة العثمانية أصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري ، حيث تعدى تأثيرها الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي لحدودها ، وأضحت تستقطب العديد من المهاجرين بحكم جاذبيتها وتنوع النشاطات الثقافية والترفيهية ، بالإضافة إلى هذه الوظائف الأساسية ، كان للمدينة في الفترة العثمانية دور إداري وعسكري مهم ، فمدينة الجزائر العاصمة كانت العاصمة الإدارية للبلاد ومقرا للداي ، مدينة المدية عاصمة الإقليم التيطري في (بوبكر حربوش ،جوان 2017 :ص 195) الوسط ، ومدينة قسنطينة مقر باي الشرق .

حينما احتلت فرنسا الجزائر ،سعت إلى فرنسة الأرض الجزائرية من خلال إصدار عدة قوانين أهمها كان القرار المشيخي Senatus Consult المؤرخ في 22 أفريل 1863 ،وقانون Varnier

في 26 جويلية 1873(عمار علوي ، 2006 : ص23) ، وما تلاه من قرارات جائرة وسياسات متعدية دفعت بالسكان إلى ترك أراضيهم الأصلية والتوجيه نحو المدن ، فقد تم سلب نحو 3 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية وتم تسليمها للكولون الأوروبيين ، كما تم تصنيف نحو 3.5 مليون هكتار من الغابات كملكية للدول .

لابد من التذكير أن الاستعمار الفرنسي اعتمد على الشبكة الحضرية الموجودة في سبيل تحقيق هيمنته الاقتصادية ، فقام بإنشاء الموانئ بالمدن الساحلية (وهران ، سكيكدة ، الغزوات ، الجزائر ، بجاية، عنابة ...) وربطها بالمدن الداخلية بشبكة السكك الحديدية ، لنقل الثروات إلى فرنسا . ولقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية مخططات عمرانية جديدة تهدف إلى توسيع الأنسجة العمرانية للمدن عن طريق إنشاء أحياء جديدة وتجهيزها بالمرافق الإدارية والهياكل الأساسية لجلب الأوروبيين . ولم تكتف بهذا فحسب ، بل أقامت مدن جديدة يمكن تسميتها بمدن استعمارية منها : سطيف ، باتنة ، سيدي بلعباس والتي تعد اليوم من أهم المراكز الحضرية في الجزائر .

حسب التقديرات المقدمة من طرف المصالح الإحصائية الاستعمارية ، انتقلت نسبة التحضر من 13.9 % سنة 1886 إلى 21.99 % سنة 1936 لتصل إلى 25.05 % سنة 1954 . تضاعف عدد سكان الحضر أربع مرات في مدة 68 سنة لينتقل خلال هذه الفترة من 523000 إلى 2158000 ساكن. خلال مدة 54 سنة أي في الفترة الفاصلة بين 1954 إلى 2008 تضاعف عدد السكان الحضر ما يقارب 10.4 ليصل إلى 22471000 وأصبح يمثل ثلثي سكان الجزائر .

إن الزيادة الكبيرة للسكان الحضر في تلك الفترة تمت خلال مرحلتين ،فمرحلة 1954 –1962 كانت مرحلة الثورة التحريرية ، حيث سعت الإدارة الاستعمارية إلى اعتماد سياسة التجميع وخلق المناطق المحرمة في الجبال ، مما دفع بأغلبية السكان إلى هجران الأرياف والجبال ، المرحلة الثانية 1962 –1966 تميزت بالانتقال الهائل من الأرياف إلى المدن المهجورة من طرف الأوروبيين . ولقد تضاعف عدد السكان الحضر خمس مرات ما بين 1954 –1966 لينتقل من 320000 إلى 1620000 ساكن.

في الفترة 1966 – 1977 تركزت السياسة التنموية المعتمدة من طرف الدولة حول التصنيع والثورة الزراعية التي كانت تهدف إلى وقف النزيف الديموغرافي الذي كان يعانيه الريف ، حيث انتقل

عدد السكان الحضر من 3.8 مليون ساكن سنة 1966 إلى 6.7 مليون سنة 1977 أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 77 % ومعدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.3 % .

عرفت الفترة 1977 –1987 تتابع زيادة سكان الحضر بشكل أقل من العشرية التي سبقتها أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 71 % ومعدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.5 % . أما الفترة 1987 –1998 فقد عرف معدل الزيادة السنوية انخفاض أكيد من 3.1 % سنة 1987 إلى 2.1 % سنة 1998 . في نفس الاتجاه سجل معدل الزيادة للسكان الحضر نسبة 3.6 % في السنة أي بانخفاض كبير من الفترة التي سبقتها .

ولقد تابعت الفترة بين 1998 –2008 في نفس الاتجاه ، حيث انخفض معدل الزيادة للسكان الحضر إلى 2.9 % ولكن أكبر من معدل الزيادة العامة الذي واصل في انخفاضه إلى 1.6 % (لأول مرة سجلت الجزائر معدل سلبي لمتوسط معدل الزيادة السنوية للريفيين 0.48) .

إن حالة اللاأمن التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات وانخفاض مستوى المعيشة في المناطق الريفية المعزولة،وكذلك انتهاج سياسة اقتصاد السوق من خلال هيمنة القطاع الخاص، جعلت فكرة الإقامة بالمدن مطلب وغاية أغلب الجزائريين(بوبكر حربوش ،جوان 2017: ص ص 195–197).

والمتمعن في ظاهرة النمو الحضري في الجزائر يرى أنه بينما تضاعف عدد السكان الإجمالي بنحو 9.2 منتقلا من 3.752.000 نسمة سنة 1882 إلى 34.080.000 نسمة سنة 2008 ، تضاعف عدد سكان المناطق الحضرية بنحو 42.9 منتقلا من 523.000 نسمة سنة 1882 إلى أكثر من 22.413.314 نسمة سنة 2008 (O N S، 2008) .

إن الضغط الناتج عن ظاهرة التحضر هاته ألحق أضرارا كبيرة بالظروف الحياتية على مستوى الحضر واختلالات جوهرية في تنظيم مدننا ، كما ظهرت من خلال الصور التالية :

_ نقص فادح في مستوى الخدمات ،المرافق والهياكل القاعدية .

_ الضغط المتزايد للطلب على السكن ، وما قابله من انتشار مريع للسكن الهش .

_ غياب التماسك الاجتماعي وانتشار الهامشية الحضرية .

_ فقدان السيطرة الأمنية على المدن نتيجة النمو العمراني المفرط وغير المخطط .

_ مشكلات تلوث البيئة الحضرية بمختلف أنواعها .

_ الاستهلاك غير العقلاني للعقار الحضري .

الرهان إذن يتمثل في الارتقاء من مستوى إعداد سياسات عمرانية لا تنفك تدير وتسير النمو الديموغرافي فقط عن طريق تدخلات متأخرة ، غير منتظمة وغير كافية ، إلى تشكيل قواعد متينة لسياسة جديدة هي سياسة المدينة انطلاقا:

أولا : من تصحيح الاختلالات الموروثة من المرحلة السابقة (التلوث البيئي ، الفقر ، التهميش والإقصاء ، انعدام الأمن ، تدمير التراث ...) .

ثانيا : وضع أسس متينة لمدينة مستدامة تضمن الرفاه المعيشي لسكانها (اجتماعيا واقتصاديا) ، وتحافظ على البيئة الحضرية والموارد الطبيعية التي تحتويها وتحيط بها مع ضمان صفة الديمومة والاستدامة ، ومدينة منصفة مؤهلة للحد من التهميش والإقصاء عبر تقديم خدمات ومرافق مشتركة تجعل من المجال العمراني مجال موحد ورائد للتضامن والانسجام الاجتماعي .(السيد عبد العاطي السيد ،2011: ص97).